الأمم المتحدة

A/ES-10/651–S/2014/610

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القيام، في ازدراء سافر لدعوة مجلس الأمن بالأمس إلى وقف فوري لإطلاق النار، ضرباتِها الجوية العسكرية ضد قطاع غزة، فتُروِّع بذلك السكان المدنيين الفلسطينيين مع إنزالها المزيد من الموت والإصابة والدمار. وما زالت الأمة الفلسطينية تشعر بالأسى لاستمرار تزايد حصيلة القتلى واستمرار إزهاق أرواح المزيد من الأطفال والنساء والرجال وكبار السن الأبرياء نتيجة لهذا الهجوم الإسرائيلي المستأنف.

واليوم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٩ على الأقل من الفلسطينيين، بطريقة متعمدة وغاشمة في ضربات جوية صاروخية، وهجمات بطائرات بلا طيار، وعمليات قذف قنابل على مناطق مدنية مكتظة بالسكان. واستأنفت إسرائيل أيضا سياستها غير القانونية المتمثلة في القيام بعمليات اغتيال موجهة ضد الفلسطينيين، متباهية بقتلها عدة أشخاص خارج نطاق القضاء في الأيام الأخيرة في هجمات قتلت فيها أيضا مدنيين كثيرين، كان من بينهم أفراد متعددون من نفس العائلات. وهنا، يجب التذكير بأن قتل الأشخاص وإصابتهم عمدا يعتبران انتهاكا جسيما كما هو محدد في المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية

260814 260814 14-59656 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هذه.

وكان من بين من قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم أربعة أشخاص أودى بحياتهم صاروخٌ أُطلق من طائرة إسرائيلية بلا طيار أثناء قيامهم بحفر قبور لدفن أقارب لهم في مقبرة الشيخ رضوان بمدينة غزة. وكان الضحايا هم محمد طلال أبو نحل، ورامي أبو نحل، وهيثم طافِش، وعبد طلال شويخ. وقُتل أربعة أشخاص آخرين، جميعهم من عائلة الريفي، في ضربة جوية إسرائيلية على حديقة قرب مسجد السنة في مدينة غزة. وكان ضحايا هذا الهجوم الوحشي هم نصر زياد الريفي وثلاثة أطفال، هم عمر نصر الريفي، وعبدالله طارق الريفي، ومحمد زياد الريفي. واليوم، توفي تاسع فرد من أفراد عائلة اللوح، هو إيمان اللوح، التي توفيت متأثرة بجراحها التي كانت قد أصيبت بها في هجوم تعرّض له منزل عائلتها بالأمس، فلقيت بذلك نفس المصير المفجع الذي لقيه كثيرون من المصابين الذين لم يبقوا على قيد الحياة عندما تعرضوا لهذه الهجمات الإسرائيلية الوحشية.

وفي هجوم كان القصد منه تنفيذ اغتيالات موجهة شُنَّ على منزل في ضاحية تل السلطان في رفح، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاثة رجال، هم محمد برهوم ومحمد أبو شمالة ورائد عطار. وقد قُتِل في تلك الضربة الجوية أيضا رجل كبير السن، هو حسن حسين يونس (٧٥ عاما)، وزوجته أمل إبراهيم يونس (٧٤ عاما)، وحفيدهما صبا رامي يونس (٤ سنوات)، وكذلك امرأة أخرى، هي عائشة عطية (٦٠ عاما)، وأحمد ناصر كلاّب (١٧ عاما). وقُتل أيضا صبي في الثالثة عشرة من عمره، هو حسن طنبورة، وكذلك سرور طنبورة (٣٦ عاما)، في ضربة جوية إسرائيلية على بيت لاهيا، وقُتل فتى يبلغ من العمر ١٧ عاما، هو جمعة مطر، في هجوم على مخيم النصيرات للاجئين. واليوم أيضا قُتل إبراهيم عصام حماد (٢٢ عاما) ومروان أبو شلّوف (٢٨ عاما) نتيجة لضربة إسرائيلية استهدفت دراجة بخارية في رفح. وقتل حمدان سالم حداید (٤٠ عاما) في ضربة على خان يونس.

والرعب والفزع اللذان تسببت فيهما الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع مناطق غزة تسببا أيضا في حدوث زيادة هائلة في عدد الأشخاص المشردين الذين هربوا من منازلهم بحثا عن السلامة، بعد أن كان قد حدث انخفاض في عدد المشردين أثناء فترة الوقف المؤقت لإطلاق النار. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصبح هناك الآن ٠٠٠ ٤٣٥ فلسطيني مشردين. وتشير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٢٦١ من المشردين يلتمسون الآن المأوى والحماية في ٨٢ مرفقا تابعا لها.

وهنا، يجب أن نوجه مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الإنسانية الهائلة إلى الماء والغذاء والدواء وخدمات النظافة الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية لهذه العائلات، وأن نكرر النداء الذي يدعو إلى تقديم دعم عاجل من الجهات المانحة لتوفير إغاثة ومساعدة طارئتين لهذه العائلات من خلال الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الشريكة، ومن بينها برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وفي هذا الصدد، ما زال الأطفال، الذين يشكلون غالبية السكان في غزة، يعانون بدرجة غير متناسبة من وقع الصدمة الذي يخلّفه هذا العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر وما ينجم عن ذلك من إحساس بانعدام الأمن وبالخوف واليأس، الذي يُبتلى به السكان المدنيون الفلسطينيون بأكملهم. ففي الساعات الثماني والأربعين التي انقضت على انهيار الوقف المؤقت لإطلاق النار، تشير التقارير إلى أن تسعة أطفال قد قُتلوا وأن عشرات قد أصيبوا في الهجمات الإسرائيلية وأن غيرهم يُخشى أنهم ماتوا تحت أنقاض المنازل التي تعرضت لقذف بالقنابل.

وكما أوضح المكتب الميداني لليونيسيف في غزة، تُعتبر حالة الأطفال الفلسطينيين بالغة السوء لأنهم يعانون من ثالث حرب إسرائيلية مُروِّعة في غضون ٧ سنوات، كابدوا فيها صدمة جسدية وعاطفية ونفسية هائلة، وتعرضوا فيها لفقدان والديهم وغيرهم من أفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وشاهدوا مقتل وإصابة أشخاص، وعانوا من تدمير منازلهم وأحيائهم ومدارسهم، ومن تجريد أسرهم من ممتلكاتها، ومن التشريد المتكرر. وعلاوة على ذلك، فإنهم ما زالوا يكابدون التأثيرات المتعددة والبعيدة المدى والصادمة نفسيا لتفشي الفقر والجوع والمرض الذين أنزلتهم إسرائيل عمدا في حروبها المتعاقبة على غزة وبحصارها اللاإنساني في عقاب جماعي شامل للشعب الفلسطيني وبتقطيعها أوصال المجتمع الفلسطيني. وبينما يستعد الأطفال في مختلف أنحاء العالم لبدء سنة دراسية جديدة، يواجه أطفال غزة احتمال أن يفقدوا فرص تعليمهم إذا استمرت هذه الأزمة الخطيرة وإذا لم يوجد حل لمحنة آلاف المشردين الذين يتخذون مأوى لهم في مدارس الأونروا.

وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سادرة في قهرها وتعذيبها للسكان المدنيين الفلسطينيين في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس الشرقية. فما زالت السلطة القائمة بالاحتلال تشن حملة بناء مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، وعمليات تدمير للمنازل، واعتقال لفلسطينيين، من بينهم أطفال، وشن هجمات عسكرية على مدن وقرى ومخيمات للاجئين، وممارسة جميع أساليب القمع الأخرى

ضد السكان. والانتهاكات الإسرائيلية لا تُعدُّ ولا تُحصى، ولكن اختصارا لهذه الرسالة، سأكتفي بالإشارة إلى بضعةٍ فقط منها:

- بالأمس، ٢٠ آب/أغسطس، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزل خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، قبل الفجر وأصدرت لها أمرا عسكريا يقضي بترحيلها عنوة من منزلها في رام الله في غضون ٢٤ ساعة. ونحن ندين هذا العمل غير المشروع من أعمال المضايقة السافرة والنقل القسري، الذي كان أحدث عمل غير قانوني قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد مسؤولة منتخبة بطريقة ديمقراطية. وفي هذا الصدد، ما زال هناك ٣٦ مسؤولا فلسطينيا منتخبا أسيراً، أو قيد الاحتجاز أو الاحتجاز الإداري، في السجون الإسرائيلية.

- واليوم أيضا، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة منازل فلسطينية في منطقة نابلس، من بينها منزل عمره ١٠٠ عام، فتسبب ذلك في تشريد المزيد من العائلات الفلسطينية. وشنت قوات الاحتلال أيضا غارات متعددة في القرى المحيطة بنابلس، قامت فيها عنوة بعمليات تفتيش ونهب للمنازل، واحتجاز أكثر من ٣٠ شخصا للتحقيق معهم لمدة ساعات. ويواصل المستوطنون الإسرائيليون في منطقة نابلس فرض حكم الإرهاب والعنف على المدنيين الفلسطينيين، بحيث صدمت اليوم سيارة أحد المستوطنين عمدا رجلا فلسطينيا آخر، هو نمر محمد أبو عيشة (٣٢ عاما)، الذي يعيش في قرية بيت وزن.

- اختطفت قوات الاحتلال الإسرائيلية شابا فلسطينيا، هو معاذ دريدي البالغ من العمر ٣٠ عاما، كان عائدا إلى الضفة الغربية ليبدأ في ممارسة عمل جديد هناك واحتجزته في مركز للاستجواب قرب جنين لمدة تجاوزت ٢٨ يوما بدون أي تفسير. ولم يكن مسموحا لأفراد أسرته ولا لمحاميه بزيارته طيلة مدة احتجازه، وعندما أطلق سراحه – بكفالة قدرها ٣ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي – كان قد أصيب بانهيار عصبي وفقد النطق تماما.

ونحن ندين إنزال صدمة نفسية ورعب هكذا بالشعب الفلسطيني – سواء جماعيا أو فرديا وسواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية – من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإننا لن نتزحزح عن مطالباتنا بوضع نهاية لجميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية والمدمِّرة، ولن نتزحزح عن مطالباتنا بمحاسبة جميع المسؤولين، سواء كانوا مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية أو أفرادا عسكريين أو مستوطنين، عن جميع هذه الجرائم المشينة.

وختاما، مع تكرار مطالباتنا بوضع نهاية للعدوان العسكري الإسرائيلي الذي يُشَنّ ضد شعبنا في قطاع غزة، وبوضع نهاية لجميع الجرائم الأخرى التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني في بقية دولة فلسطين المحتلة، نحن نكرر أيضا مطالباتنا للمجتمع الدولي بأن يفي بالتزاماته القانونية ومسؤولياته السياسية في هذا الصدد. ومع استمرار إسرائيل في تدمير القانون الدولي، فإننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى العمل فورا على إعطاء معنى لأحكام القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وعلى التقيد بالالتزامات في هذا الصدد. ومن اللازم اتخاذ إجراء دولي جدّي وممارسة ضغط جدّي لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على نبذ مواقفها المتعنتة والتي تمثل حدا أقصى، وعلى وقف حملتها العسكرية ضد السكان المدنيين العُزَّل الذين يعيشون تحت احتلالها، وعلى الالتزام بالقانون وبمبادئ السلام، وهو ما التزم به الشعب الفلسطيني منذ أمد طويل بدعم عالمي شديد.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا السابقة البالغ عددها ٥١٧ المتعلقة بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ (A/ES-10/650-S/2014/607) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني هذه، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو ممتنا أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير، والمراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة